جامعة أحمد زبانة –غليزان-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص علوم الإعلام والإتصال

محاضرات في مقياس القضايا الوطنية والدولية الراهنة / السنة 02 ليسانس

أ.صابر نصر الدين عبد السلام

الإيميل: n.Saber@univ-boumerdes.dz

السنة الجامعية: 2021-2022

المحاضرة الخامسة: السلطة الرابعة في الجزائر

يطلق مصطلح السلطة الرابعة على الإعلام بصفة عامة، وهي تسمية مستقاة من تقسيم السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية فيكون الإعلام هو السلطة الرابعة، ظهر المصطلح في الديمقراطيات الغربية للإشارة إلى وسائل الإعلام المنتشرة في تلك الحقبة خاصة الصحافة المكتوبة وبالتحديد في القرنين 18و19 للميلاد، والتي كان لها تأثير على سلوكات النظم السياسية في أوروبا آنذاك.

مَرَّ قطاع الإعلام في الجزائر بتطوراتٍ كبيرة، وهو قطاعٌ عريق يمتد إلى ما قبل إندلاع الثورة التحريرية المباركة وبالتحديد مع بداية نشاط الحركة الوطنية التي إستعملت الوسائل الإعلامية المتاحة في ذلك الوقت لتبليغ مبادئ وأهداف الثورة في إطار التحرر من المستعمر الفرنسي.

تتموضع وسائل الإعلام في الجزائر في أشكالٍ ثلاثة هي:

- **الصحافة المكتوبة**: عُرفت منذ بداية نشاط الحركة الوطنية تتمثل في مختلف الصحف والجرائد التي حملت على عاتقها مهمة التعريف بالقضية الجزائرية.

- **الصحافة المسموعة**: المتمثلة في الإذاعة، التي تأسست مع الثورة التحريرية المباركة تحت تسمية "إذاعة الثورة الجزائرية".

- **الصحافة المرئية**: المجسدة في التلفزيون الجزائري الذي تأسس مع الإستقلال، إحتركته الدولة لفترة طويلة إلى حين صدور قانون الإعلام لسنة 2012 أين فُتح المجال للخواص لتأسيس قنوات تلفزيونية خاصة.

- **الصحافة الإلكترونية**: هي آخر أشكال الإعلام في الجزائر والتي تطورت مع تطور تقنيات الإتصال من إنترنت ومواقع للتواصل الإجتماعي وغيرها.

على العموم لن نركز في هذه المحاضرة على أهم التفاصيل التي تخص تطور الإعلام الجزائري بالقدر الذي نركز فيه على بعض النقاط المهمة والتي نجد منها: حرية الصحافة في الجزائر، إشكالية الريع الإعلامي، المسؤولية الإجتماعية للقنوات الإعلامية، وأخيرا إشكالية مضامين الرسالة الإعلامية.

أولاً: الإقتصاد الإعلامي في ظل إشكالية الريع الإشهاري

إحتكرت الدولة لعقود من الزمن قطاع الإعلام في الجزائر، فجُل قنوات الإعلام والإتصال التي سادت في الفترة من 1962 وحتى سنة 2012 هي قنواتٌ تابعة للقطاع العمومي الخاضع لرقابة الدولة صاحبة الإختصاص الأصيل في فتح أو غلق تلك القنوات.

سنة 2011 أعلنت السلطة السياسية في الجزائر عن حزمة من الإصلاحات السياسية والإدارية والقانونية تكيفاً مع متطلبات البيئة الوطنية والدولية، فكان قانون الإعلام لسنة 2012 المولود الجديد الذي ميز القطاع، إذ أضفى قواعد جديدة يسير عليها الإعلام الجزائري مع تكريس حرية الصحافة، وأسند مهمة إدارة القطاع لسلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تسمى بـ: **"سلطة ضبط السمعي البصري"**.

بالإضافة إلى ما سبق أعطى القانون حريةً لإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة، فعرفت الجزائر ولأول مرة قنوات كالشروقTV، النهارTV، BEUR TV... ومُنحت لها مساحة إعلامية معتبرة للتعبير عن الآراء والمواقف التي تهم الرأي العام والتي تشغل بال الساحة الوطنية والدولية.

في المقابل عندما نقول "إقتصاد إعلامي" فقد يتوجه نظر الغالبية إلى مفهوم واحد وهو الإقتصاد، في حين أن المقصود هنا ليس الحالة الإقتصادية عبر الإعلام، وإنما أن يكون للإعلام نفسه صناعة مستقلة في حد ذاتها تُدر أرباحاً تعود بالفائدة على الإقتصاد ككل، كصناعة الأفلام والبرامج والوثائقيات وغيرها.

في الجزائر قد لا نعرف هذا المصطلح بالنظر إلى ضعف الصناعة الإعلامية وإقتصارها على برامج مستهلكة لا تحتوي على أي مضمون هادف، فالإقتصاد الإعلامي في الجزائر هو إقتصاد ضعيف ومنعدم تماما على عكس ما هو عليه الحال في الدول غربية كهوليوود مثلا التي تقدر أرباحها بمليارات الدولارات سنوياً.

من جهةٍ أخرى يجب أن لا ننسى سيطرة الدولة على قطاع الإشهار في الجزائر عبر الوكالة الوطنية للإشهار (ANEP)، والتي تسيطر على حوالي 65% من سوق الإشهارات في الجزائر، فمعظم الفضائيات الجزائرية تعتمد بكثرة في تمويلها على مِنح الوكالة التي قد لا تغطي أحيانا حتى أجور الصحفيين أو الساتل SATELLITE. ويبقى توزيع الإشهارات هنا يرتبط بمدى إحترام القناة التلفزيونية للمعايير والضوابط التي وضعتها السلطة السياسية.

ثانيا: إشكالية المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإعلامية

نظم القانون العضوي للإعلام المسؤولية الإجتماعية من خلال أربعة نقاط أساسية:

1. الإطار المؤسساتي لتنظيم المسؤولية الإجتماعية:

ونقصد هنا سلطة ضبط السمعي البصري التي ووفق المادة 40 من قانون الإعلام هي: "سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي" وتتولى جملةً من المهام منها:

- السهر على جودة الرسالة الإعلامية وترقية الثقافة الوطنية...
- تحديد شروط الإستفادة من إعانات الدولة المقدمة للمؤسسات الإعلامية.
- إبعاد المؤسسات الإعلامية عن التأثير المالي والسياسي والإيديولوجي.
- السهر على إحترام المقاييس في مجال الإشهار ومراقبة هدفه ومضمونه.

أما الإطار المؤسساتي الثاني فهو المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي الذي يقوم بإعداد ميثاق شرف المهنة ويصادق عليه ويراقب مدى إلتزام الصحفيين بأخلاقيات المهنة.

2. الإطار الأخلاقي للمسؤولية الإجتماعية:

وضع القانون مجموعة من الضوابط لتنظيم مهنة الصحفي والمتعلقة أساساً بـ:

- إحترام رموز الدولة.
- تحرير الأخبار بكل صدق وشفافية.
- الإبتعاد عن تمجيد الإستعمار والمساس بالتاريخ الوطني...إلخ.

3. الجانب الردعي في إطار تنظيم المسؤولية الإجتماعية:

عند ممارسة النشاط الإعلامي قد يتعرض المخالف للضوابط الأخلاقية لجملة من العقوبات المرتبطة أساساً بتهم الدعاية والتشهير والإبتراز قد تصل إلى السجن غالباً مع المنع من ممارسة النشاط الإعلامي مستقبلاً.

الآن إذا ما لاحظنا الإطار القانوني والأخلاقي لتنظيم نشاط الإعلام في الجزائر وقمنا بمقارنته مع الواقع للاحظنا جملة من المفارقات، خاصة إذا ما نظرنا إلى طبيعة ونوعية البرامج المعروضة مؤخراً، فهي برامج خالية من مضمون هادف يسعى إلى ترقية الرسالة الإعلامية من جهة، ويسعى من جهة أخرى إلى بناءإقتصاد إعلامي تنافسي يمكن أن نعتبره أحد الركائز الأساسية للإقتصاد الجزائري كما هو عليه الحال مع دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. لذلك فالإقتصاد الإعلامي في الجزائر هو إقتصادٌ ريعي لا يختلف كثيراً عن سياسة الريع البترولي، إذ يبقى قطاع الإعلام الجزائري رهين ميول السلطة وتوجهاتها.

من جهة أخرى أضحت أخلاقيات مهنة الصحفي تطرح العديد من الإشكالات، من بينها المتعلقة بنوعية البرامج التي تبث، فقد سُجلت العديد من الحصص والبرامج التي تجاوزت أخلاقيات وآداب المجتمع في أكثر من محطة، غرضها فقط هو جلب أكبر نسبة من المشاهدين، والدليل في ذلك سلسلة الإنذارات الدورية وأحيانا الأسبوعية التي أصدرتها سلطة ضبط السمعي البصري مؤخراً.

إذن كانت هذه جملة من المفارقات التي سادت قطاع الإعلام في الجزائر، إذ أصبح من الضرورة إصلاح مضمون الرسالة الإعلامية وإعادة النظر في سياسة الإشهار حتى نرتقي بهذا القطاع من مجرد قطاع ثانوي إلى المستوى الذي يسمح لنا بتسميته سلطة رابعة أو إقتصاد إعلامي بالدرجة الأولى.

قائمة مراجع المحاضرة

1. نصيرة تامي، **التشريع الإعلامي للإعلام السمعي البصري في الجزائر**، مجلة الإعلام والمجتمع، مجلد05، عدد02، ديسمبر 2021.
2. آمال بن سالم، **إتجاهات الصحافيين الجزائريين نحو تحقيق التعددية الإعلامية في واقع الممارسة المهنية من خلال القانون العضوي للإعلام لسنة 2012**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد12، عدد01، 2021.
3. سمير رحماني، **دور الإعلام في تكريس الإنتقال الديمقراطي في الجزائر على ضوء المتغيرات الراهنة**، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد02، العدد03، سبتمبر 2020.
4. رمضان عبد المجيد، **مفهوم المسؤولية الإجتماعية للإعلام-قانون الإعلام الجزائري نموذجاً**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، دم، العدد09، جوان2013.